تحديات قضايا اللاجئين وتأثيراتها على مصر

إعداد/ مها البديني
عضو وحدة السياسات العامة بحزب العدل

تحديات قضايا اللاجئين وتأثيراتها على مصر

إعداد/ مها البديني
عضو وحدة السياسات العامة بحزب العدل

تعتبر قضية اللاجئين من أكثر الأزمات التي تمثل تحديا يوجهه المجتمع الدولي، وذلك مع شدة النزاعات الداخلية الدولية، وتعرض اللاجئين للاضطهاد نتيجة أحداث سياسية تمر ببلدانهم.

تأثرت مصر بظاهرة تزايد اللاجئين وخصوصا مع أزمة الصراع في دولة السودان الشقيق بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، والتي تسببت في نزوح أعداد غفيرة إلى مصر هربا من الاضطهاد والقتل فضلا عن زيادة الانتهاكات الإنسانية الصارخة، وأصبحت مصر هي الملاذ الأول والأقرب والآمن للأهالي من الحرب والاقتتال الذي عرض حياتهم وحياة ذويهم للخطر، ومع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نزح عدد كبير من الفلسطنيين إلى مصر بحثا عن الأمان، حيث أصبح استهداف المدنيين على مرأى ومسمع من العالم، وانضمت كتلتي اللاجئين والنازحين السودانيين والفلسطنيين إلى السوريين الذين تعايشوا في مصر واندمجوا في المجتمع المصري.

تعريف اللاجئين

شكلت موجات اللجوء الجماعي على الدول المضيفة وخصوصًا مصر، عبئا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، بما تحمله من مسؤوليات وحقوق وواجبات، فضلا عن إساءة البعض لنظم اللجوء والتنقلات بما يمثل تهديدا أمنيا يتطلب التنظيم، وتسببت موجات اللجوء في زيادة الكثافة السكانية التي تمثل عبئا رئيسيا على الدولة يتطلب حرصًا دائمًا لتوفير الاحتياجات من جهة واتباع واحترام لوائح وقوانين الدولة المضيفة من جانب اللاجئين من جهة أخرى.

لم يرد تعريف محدد متفق عليه للحماية الدولية للاجئين في أي وثيقة دولية، فالأسباب والظروف المؤدية لظهور الحاجة للحماية قد تكون هي نفسها المؤدية للجوء، فالحماية الدولية للاجئين مرتبطة بتعريف اللاجئ باعتبار أنه يحتاج إلى الحماية الدولية.

تعرف اتفاقية عام ١٩٥١ لحقوق اللاجئين – الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون للاجئين - كلمة "لاجىء"، بأنه شخص له حقوق في حرية العقيدة والتنقل من مكان إلى آخر وله الحق في الحصول على التعليم ووثائق السفر وإتاحة الفرصة للعمل، وتشدد الإتفاقية على ضرورة التزام الحكومات المضيفة بحماية اللاجئين وعدم جواز إعادتهم إلى بلدانهم مرة أخرى، والمصطلح القانوني هو الحظر أو الرد خشية العودة لبلدانهم الأصلية والتعرض إلى الاضطهاد.

الفرق بين المهاجر واللاجئ

وفي نفس السياق، علينا التفرقة بين المهاجر واللاجئ، فالمهاجر هو الشخص الذي هاجر من بلده بإرادته من أجل الانتقال من مكان إلى آخر، حيث أن الدولة المضيفة غير ملزمة بتقديم حماية خاصة له، بعكس اللاجئ الذي يتمتع بحصانة دولية فاللاجئ هو الشخص الذي اضطر للتنقل والفرار خشية التعرض للاضطهاد أو الخطر وهو تحت رعاية الدولة المضيفة.

ومع ديناميكية ظاهرة اللاجئين التي كانت تمثل ثقلا واضحا في الدول الأوروبية والآسيوية، فقد أكدت الحاجة الملحة لمراجعة الآليات المعمول بها في مصر بعد تزايد حالات اللجوء في السنوات الأخيرة كون التعامل مع تلك الظاهرة كان يتركز في مناطق محددة ذات طبيعة مخصصة.

وضع اللاجئين في مصر

تعتبر مصر على مر التاريخ الملاذ الآمن والمقصد الأفضل لعبور اللاجئين من جميع الجنسيات العربية والأفريقية.

استقبلت مصر النازحين من دولة ليبيا الشقيقة عام ٢٠١١ بعد ارتفاع وتيرة الهجمات المسلحة في الثورة الشعبية، كما استقبلت مصر في العام نفسه السوريين الفارين من الصراع المسلح في الجمهورية العربية السورية، ومنذ العام السابق وحتى الآن تستمر تدفقات الطلبات للجوء لمصر من الدول الأفريقية، ومن دولة السودان، حيث تستضيف

مصر اللاجئين والذي يعيشوا داخل المناطق الحضرية للمدن الكبرى، مما تسبب في تضخم سكاني في بعض المناطق.

تقدر المنظمة الدولية للهجرة في تقرير صدر في أغسطس عام ٢٠٢٢، أعداد المهاجرين الذين يعيشون في مصر بـ٩ ملايين شخص من ١٣٣ دولة يعيشون في مصر في المناطق الكبرى والحضري وسط تواجد لاختلافات اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية وعرقية مختلفة.

تستضيف مصر أكثر من ٦٧٠ ألف لاجئ وطالب لجوء مسجلين من ٦٢ جنسية مختلفة. مع نهاية أكتوبر ٢٠٢٣، أصبحت الجنسية السودانية هي الأكثر عدداً يليها الجنسية السورية، تليها أعداداً أقل من جنوب السودان وإريتريا وإثيوبيا، واليمن، والصومال، والعراق.

وصل عدد اللاجئين المسجلين في مصر لدى المفوضية إلى ٣٨٧،٠٧١ لاجئاً من السودان و١٥٦،٤٤٤ من سوريا و٤٣،٠٣١ من جنوب السودان و٣٦،٨١٣ من إريتريا و١٨،٤١٩ من إثيوبيا و٨،٦٧٧ من اليمن و٨،٠٤٦ من الصومال و٥،٦٨٣ من العراق وأكثر من ٥٤ جنسية أخرى.

ووفقا لتقديرات الخبراء فإن الإحصائيات الغير رسمية تشير إلى وجود حوالي ٢ مليون سوداني في مصر، ليصبح السودانيون هم الجالية الأكبر عددا في مصر.

تحديات قضايا اللاجئين في مصر

تشكل قضية اللاجئين عبئا على الكثافة السكانية في مصر مع الزيادة المطردة سنويا، كما يمثل ذلك تحديا وضغطا هائلاً يُلزم الحكومة المصرية بدارسة التحديات ووضع خطط استباقية، لما تثيره قضية اللاجئين من مشكلات أمنية وإنسانية واقتصادية وقانونية، أوجب ذلك وضع خطط مدروسة تتعلق بالحقوق والواجبات، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات القائمة نتيجة تواجد اللاجئين ووجود تغير ديموغرافي لامحالة، فاللاجيء بجانب تمتعه بحماية دولية وخدمات متاحة وبنفس التكلفة للمواطن المصري، فهو يشكل ضغطا على المرافق العامة كما تسبب تواجد اللاجئين في ارتفاع الأسعار لبعض الخدمات المتاحة للمواطن المصري في ظل أزمة اقتصادية راهنة.

إجراءات الحكومة المصرية لاحتواء اللاجئين

ومن الإجراءات التي اتخذتها الدولة المصرية لاحتواء اللاجئين، منها موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بإصدار قانون لجوء الأجانب، وتضمن مشروع القانون أن يلتزم اللاجئون وطالبو اللجوء بتوفيق أوضاعهم طبقًا لأحكام هذا القانون خلال سنة من تاريخ العمل باللائحة.

وقد بدأت الحكومة المصرية إجراء تقنين أوضاع اللاجئين والمهاجرين في مصر لحصر أعدادهم، ومعرفة ما تتحمله الحكومة مقابل ما يتم تقديمه من خدمات في مختلف القطاعات.

الميزانية المُقدمة من المفوضية السامية للاجئين في مصر

الجدير بالذكر، أنه تم تمويل ٣٠% فقط من المبلغ المطلوب لميزانية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بمصر بمعدل ٥٥،٦ مليون دولار من أصل ١٥١،٤مليون دولار، وفقا لتقرير المكتب الإعلامي للمفوضية، وهو ما يوضح حجم الضغط الاقتصادي على مصر باعتبارها الدولة المضيفة، حيث لا تستطيع الحكومة المصرية والمجتمع المدني تحمل هذا العبء، وعلى ذلك يجب أن يكون هناك استجابة دولية قوية لمعاناة اللاجئين وتقديم المساعدات والدعم الأساسي لإعانتهم، وذلك مع دور مصر الرشيد في احتواء اللاجئين ورعاية وحماية حقوقهم.